الاستجابة لنص المسودة الأوّلية للصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية (4/3.UNEP/PP/INC)

يعرب "تحالف العلماء من أجل معاهدة بلاستيك فعالة" (تحالف العلماء) عن خالص امتنانه للرئيس والأمانة العامة على جهودهما المضنية في صياغة المسودة الأوّلية بوصفها الأساس للمفاوضات المقبلة. في إطار التحضير للدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (3-INC)، نقدم أفكارنا ومساهماتنا بشأن المسودة الأوّلية.

المتطلبات الرئيسية

يسلّط "تحالف العلماء" الضوء على المتطلبات الخمسة الرئيسية التالية:

1. **وضع أهداف محددة زمنياً وملزمة قانوناً للحد من البوليمرات البلاستيكية الأولية لكل طرف** لضمان تحقيق **الهدف العالمي الرامي إلى خفض الإجمالي عالمياً.**
2. **اتباع معايير السلامة والاستدامة والضرورة والشفافية** بالنسبة إلى المواد الأولية ذات الأساس الحيوي وذات الأساس الأحفوري، والمواد الكيميائية، والبوليمرات، والبدائل، ومواد الاستعاضة[1]، والمنتجات، والتكنولوجيات، والنظم والخدمات (باستخدام نُهج جماعية ومستندة إلى المخاطر عند الاقتضاء)، بالإضافة إلى المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق بشكل خاص.
3. **بدء استراتيجيات وبرامج عمل خاصة بكل قطاع** عبر سلسلة توريد البلاستيك.
4. **تخصيص صندوق متعدد الأطراف وفرض رسوم على التلوث بالمواد البلاستيكية وتطبيق المسؤولية الممتدة للمنتِج الإلزامية** لتوفير الموارد المالية لزيادة التخفيض وإعادة الاستخدام الآمن والمستدام وتيسير التحوّل العادل إلى أنظمة الحلقة المغلقة التي تقضي على عمليات الإنتاج والاستهلاك غير الضرورية.
5. **تشكيل هيئة تفاعل بين العلوم والسياسات بما يشمل لجان خبراء تابعة لهيئة إدارة الصك** تضطلع بدور مركزي في وضع واستعراض وتحديث الأهداف، ومعايير التقييم، والمبادئ التوجيهية، والبروتوكولات والإجراءات المتعلقة بالرصد والإبلاغ، والقوائم اللاحقة في مرفق المعاهدة. يجب أن تضم هذه الهيئة خبراء من العلوم الطبيعية والمادية والاجتماعية، وكذلك من السكان الأصليين[2] وأصحاب الخبرات المحلية.

[1] See more in the Scientists' Coalition Policy Briefs: What is the role of bio-based plastic, biodegradable plastic and bioplastic? & 101 Bioplastics, biobased plastics, and plastics with biodegradable properties

[2] See more in the Scientists' Coalition Fact Sheet: A global plastics treaty guided by indigenous Pacific wisdom

موجز تنفيذي

يكمن تأييدنا العام في "الخيار 1" كنقطة انطلاق للمفاوضات بشأن معظم الأحكام، بالنظر إلى ما ينطوي عليه من طموح عالٍ وكونه أكثر ملاءمة لتحقيق ولاية القرار 14/5 لتحقيق الاستدامة في إنتاج المواد البلاستيكية واستهلاكها. ويجب أن تكون هذه الأحكام متأصلة في التسلسل الهرمي للنفايات المعدومة، وأن تجسّد مبادئ الوقاية والاحتياط ومساءلة الملوّث وعدم النكوص.

ونؤيد اعتماد ثلاثة عناصر رئيسية من بروتوكول مونتريال على نطاق واسع. أول هذه العناصر هو **مفهوم "الاستخدام الضروري"** الذي ينطوي على القضاء التدريجي على مركبات الكربون الكلورية فلورية المستنفدة للأوزون باستثناء بعض الاستخدامات "الضرورية"، والذي حدد مفهوم "الاستخدام الضروري" في المقرر 25/4. ويتشكل الاستخدام الضروري من عنصرين، أولهما أنه "ضروري للصحة أو السلامة أو أنه أمر بالغ الأهمية لأداء المجتمع لوظائف"، والثاني هو أنّه "لا توجد بدائل مجدية تقنياً واقتصادياً". وفي المقام الثاني، نؤيد **وضع هدف عالمي محدد بأطر زمنية لخفض إنتاج البوليمرات البلاستيكية الأولية مع مجموعة من الأهداف الوطنية المتفق عليها عالمياً.** ثالثاً، نقترح أن تكون **للهيئة العلمية المخصصة والمستقلة والموثوق بها (هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات)** ولاية صياغة هذه الأهداف والآليات الفعّالة لتنفيذها.

وينبغي أن تتولى لجنة مستقلة من الخبراء وضع معايير **السلامة والاستدامة والضرورة والشفافية**، وهي متطلبات مستقلة لكنها تدعم بعضها بعضاً، لتقييم المواد الأولية ذات الأساس الحيوي وذات الأساس الأحفوري والمواد الكيميائية والبوليمرات والبدائل ومواد الاستعاضة والمنتجات والتكنولوجيات والنظم/الخدمات. **ونسلّم بإمكانية اتباع نهج تنظيمي مختلط يتألف من قوائم بما هو محظور ومقيّد ومسموح به لهذه المجموعات**، ونشدد على ضرورة إجراء تقييم متسق وشامل للبدائل ومواد الاستعاضة بما يتماشى مع هذا الإطار. ونرحّب بوضع معايير تقييم لتحديد قوائم المرفقات، وندعو بقوة **إلى تحديد أولويات وضع المعايير خلال فترة ما بين الدورات وما بعدها.**

ثمة حاجة ملحة إلى إطار صارم للرصد والإبلاغ والتقييم يقترن بأهداف واضحة وقابلة للقياس ومحددة زمنياً يمكن الإشراف عليها واستعراضها. ولضمان التجاوب مع المعارف العلمية المستجدة، يلزم تحديث المعايير والقوائم الخاصة بها بانتظام من جانب هيئة مخصصة للتفاعل بين العلوم والسياسات تشمل **لجان خبراء تابعة لهيئة إدارة الصك.** ويشمل ذلك طلبات الإعفاءات للأطراف، التي تحتاج إلى تقييم دقيق على أساس كل حالة على حدة استناداً إلى معايير متفق عليها عالمياً مع أهداف واضحة محددة زمنياً واستراتيجيات للتخلص التدريجي. ونؤيد إضافة حكم يسمح للبلدان باقتراح قوائم جديدة في المرفقات مستقلة عن التقييمات الدورية.

كما نؤيد النهج الخاصة بكل قطاع ونحث بقوة على وضع حكم لتمكين الأطراف من **وضع استراتيجيات وبرامج عمل مخصصة لكل قطاع صناعي واقتصادي رئيسي عبر سلسلة قيمة البلاستيك.** وهي ضرورية لتعزيز نهج تنظيمية شاملة ومصممة خصيصاً بما فيه الكفاية، ويجب دعمها من خلال صندوق مخصص متعدد الأطراف وفرض رسوم على التلوث بالمواد البلاستيكية (الجزء 3.1.9) وتنفيذ المسؤولية الممتدة للمنتج الإلزامية (EPR، الجزء 2.7.1) لتوفير حوافز مالية لتوسيع نطاق المنتجات والنظم والخدمات ذات ناتج صفر من النفايات والخالية من البلاستيك والقائمة على إعادة الاستخدام عالمياً.

وأخيراً، نكرّر التأكيد على أهمية **المواجهة الفعّالة والعاجلة للتلوث بالمواد البلاستيكية كجزء من مجموعة معقدة من التهديدات لكوكبنا التي يعزز كل منها الآخر**، بما في ذلك تغير المناخ[3] وفقدان التنوع البيولوجي بطريقة لا تزيد من تهديد صحة الإنسان والبيئة وحقوق الإنسان وغير الإنسان والعدالة الاجتماعية فحسب، بل تحميها وتدعمها وتحسّنها. وينبغي أن ينعكس ذلك بشكل أفضل في الديباجة وأن يدمج في جميع أجزاء نص المسودة الأوّلية.

الجزء الأول

2. الهدف

يدعو تحالف العلماء إلى هدف الصك المتمثل في *"إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية وحماية صحة الإنسان والبيئة، مع الاسترشاد بنهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للبلاستيك"*. وتجمع هذه الصياغة بين جوانب الخيار 1.1 والخيار الفرعي 2.1.2. ونعتقد أن هذا يوفر نطاقاً واسعاً يجسّد جميع جوانب الولاية من دون المساس بالالتزامات الجارية والمشتركة بين الأجيال على مستوى المجتمع العالمي لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية بشكل تعاوني.

4. المبادئ

نوصي بالامتناع عن التفاوض بشأن مواد محددة تتعلق بالمبادئ. وبدلاً من ذلك، نشجع أعضاء اللجنة على تسهيل دمج المبادئ مباشرةً في المسودة الأوّلية، حيثما كانت بارزة، مستفيدين من المبادئ الأخلاقية والقانونية والعلمية والاجتماعية الدولية الراسخة. ويستغل هذا النهج وقت المفاوضات المحدود على

[3] See more in the Scientists' Coalition Policy Brief: Climate change impacts of plastics.

نحو أفضل من أجل تعزيز التطبيق المباشر لهذه المبادئ من خلال صياغة تدابير رقابة فعّالة. من أجل استكشاف أكثر شمولاً للمبادئ لإدراجها خلال هذه العملية، يرجى الرجوع إلى "بيان تحالف العلماء ب" إلى الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-3).

5. النطاق

يكلّف قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 14/5 الأطراف باعتماد *"نهج شامل"* يشمل *"دورة الحياة الكاملة للبلاستيك"* بهدف تحقيق *"إنتاج واستهلاك مستدامين"*. تبدأ "دورة الحياة الكاملة" للبلاستيك من مرحلة تحديد مصادر المواد الخام على المواد الوسيطة حتى إزالة البلاستيك من البيئة وإصلاح النظم الإيكولوجية المُلوثَة. للحصول على إرشادات حول التلوث البلاستيكي ودورة الحياة الكاملة، يرجى الرجوع إلى "التعريفات ذات الصلة بنطاق الصك" الصادرة عن "تحالف العلماء".

الجزء الثاني

1. البوليمرات البلاستيكية الأولية والمرفق (أ، 1)

نؤيد وضع أهداف ملزمة قانوناً لخفض البوليمرات البلاستيكية الأولية لكل طرف لضمان تحقيق الهدف العالمي الرامي إلى خفض الإجمالي عالمياً (الخيار 1). وينبغي أن تظل هذه الأهداف في المرفق (أ) بدلاً من المتن الرئيسي لضمان المرونة اللازمة في مواجهة المعارف العلمية سريعة التطور.

يجب أن تنطبق أهداف الخفض على جميع مراحل إنتاج البلاستيك، ونقترح توسيع نطاق الجزء 2.1 ليشمل جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في مراحل الإنتاج لسلسلة توريد البلاستيك. ويجب أن يشمل ذلك استخراج المواد الأولية البلاستيكية ذات الأساس الأحفوري وذات الأساس الحيوي بالإضافة إلى إنتاج المواد الكيميائية الأخرى المخصصة لإنتاج البوليمرات والمواد والمنتجات البلاستيكية. ولمعالجة هذا الأمر، ينبغي أن يكون لدى "هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات" ولاية واضحة لصياغة هذه الأهداف المحددة بأطر زمنية والآليات الفعالة لتنفيذها.

بالإضافة إلى ذلك، نقترح الاستعاضة عن الكلمات الغامضة في الصياغة مثل "منع أو تخفيف" بكلمة "القضاء"، لتحسين الوضوح وتيسير تنفيذ صك ملزم قانوناً. و"الإمداد" مفهوم غامض أيضاً، ونقترح بدلاً منه استخدام الإنتاج والاستهلاك وتطبيق "الاستهلاك" على النحو المحدد في بروتوكول مونتريال: "الاستهلاك = الإنتاج + الواردات - الصادرات". وينبغي إلزام المنتِجين وجهات التحويل وإعادة التدوير بالإفصاح بشفافية عن أحجام إنتاج البوليمرات البلاستيكية الأولية لتمكين الأطراف من الإبلاغ عن التزاماتها.

2. المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق والمرفق (أ، 2)

نؤيد القضاء على المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق المتفق عليها عالمياً[4] والمبينة في أحد المرفقات (الخيار 1)، والدراسة الصريحة لدورة الحياة الكاملة لهذه المواد الكيميائية، والاعتماد المتسق لنهج جماعي للتنظيم. ونؤيد اتباع نهج مستند إلى المخاطر لوضع المعايير وتحديد المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق في المرفق "أ" (والمرفق "ب") باعتبارها أكثر حماية لصحة الإنسان والبيئة، بدلاً من النهج المستند إلى المخاطر الذي يضيف التعقيد التنظيمي والتكلفة والتأخير في تحقيق أهداف الصك. وينبغي أن تضع "هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات" معايير لتحديد المواد الكيميائية وتجميعها، ونرحّب أيضاً بإدراج كلمة "آمنة" بعد كلمة "إدارة سليمة بيئياً"، ونؤكد أنّه ينبغي أنّ يكون ذلك محدداً بوضوح وأن يشمل دورة الحياة الكاملة.

الجوانب المهمة التالية غير ممثلة بشكل كافٍ أو غير مدرجة حالياً في الجزء الثاني، الفقرة 2:

المضي إلى ما هو أبعد من مجرد تنظيم المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق بشكلٍ خاص. وفقاً لذلك، نوصي بإدراج أحكام تعزز التصميم الآمن والمستدام وتبسيط التركيب الكيميائي للبلاستيك. وهذه متطلبات أساسية لتصميم منتجات أفضل (الجزء الثاني، الفقرة 5) وتوفير اليقين فيما يتعلق باللوائح التنظيمية وتعزيز الابتكار.

عدم النظر في المواد المضافة بشكل غير متعمد. تكون هذه المواد الكيميائية موجود بكميات وفيرة ومتأصلة في البلاستيك، مما يمثل تحدياً كبيراً من حيث السلامة والاستدامة ويعوق الانتقال إلى اقتصاد دائري أكثر أماناً واستدامة.[5] ولهذه الأسباب، ينبغي أن يشمل الجزء الثاني، الفقرة 2 "استخدام أو وجود المواد الكيميائية ومجموعات المواد الكيميائية والبوليمرات" المدرجة في الجزء الثاني من المرفق (أ).

يمكن أن يؤدي استخدام قوائم ما هو محظور ومقيّد ومسموح به إلى تعزيز سلامة البلاستيك وتشجيع الابتكار. ندرك قيود قوائم "ما هو مسموح به" في توفير السلامة المطلقة بسبب عبء الإثبات الشاق، وهو غير متاح حالياً ويشكِّل تحدياً تقنياً أمام توفيرها. وينبغي أن تقوم "هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات" بانتظام بتقييم وتحديث معايير وقوائم المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق.

3. المنتجات البلاستيكية المثيرة للمشاكل والتي يمكن تجنبها والمرفق (ب)

نحن ندعم القيود الخاصة بكل قطاع المتفق عليها عالمياً لمجموعات المنتجات المدرجة في المرفق (الخيار 1)، بما في ذلك نطاقها لجداول زمنية محددة للتخلص التدريجي. نرحب أيضاً بالتخلص التدريجي العام من الجسيمات البلاستيكية الدقيقة المضافة عمداً، ونؤكد على الحاجة الملحة لتضمين الجسيمات متناهية الصغر مع بعض الاستثناءات المحدودة جداً التي تتطلب عبئاً كبيراً للإثبات.

يجب أن تشمل عبارة "قصير الأجل" و/أو "الاستخدام لمرة واحدة" جميع المنتجات المصممة لتظل مستخدمة لفترات زمنية قصيرة، بما في ذلك المنتجات المصممة بحيث يمكن التخلص منها أو على أساس التقادم المخطط. وفي حين أن هناك حاجة إلى تعاريف واضحة لمصطلحات "قصير الأجل" و"المضاف عمداً" و"الاستخدام لمرة واحدة" و"المنتج" بالإضافة إلى المصطلحات الرئيسية الأخرى، لا نؤيد مسارات عمل منفصلة مخصصة للتعاريف في فترة ما بين الدورات. وبدلاً من ذلك، نوصي أنّ تنظر مسارات العمل في نقاط القوة والضعف في تعاريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعاريف الاتفاقات متعددة الأطراف الأخرى بشأن البيئة إلى جانب أحدث توافق في الآراء العلمية في المداولات المتعلقة بها.

ستكون هناك حاجة إلى معايير الضرورية والسلامة والاستدامة القائمة على العلم مع الأخذ في الاعتبار نهج دورة الحياة الكاملة. ويجب أن تشمل هذه المعايير التصميم الآمن والمستدام، وإعادة الاستخدام، والإصلاح، وإعادة الاستخدام في أغراض أخرى، وإعادة التصنيع، وإمكانية إعادة التدوير، خاصة للمنتجات المخصصة للمواد الملامسة للمواد الغذائية، ولعب الأطفال، والمنتجات متعددة الطبقات والمركّبة. يمكن أن يستلهم الصك أيضاً من المبادرات التنظيمية الحالية، مثل توجيه بلاستيك للاستخدام لمرة واحدة (SUP) الصادر عن الاتحاد الأوروبي للإضافة إلى قوائم المرفق.

نقترح دمج مصطلحات "يمكن تجنبها" و مثيرة للمشاكل" ضمن معايير "السلامة" و "الاستدامة" و"الضرورة" القابلة للتقييم علمياً، مع استبدال "غير أساسية" بعبارة "غير ضرورية". إلى جانب معايير الشفافية الإضافية، يسهل هذا الدمج القضاء تدريجياً على المنتجات التي لا تفي بهذه المعايير، على النحو الذي حددته "هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات".

5. تصميم المنتجات وتكوينها وأدائها والمرفق (ج)

نؤيد النص الوارد في الخيار 1 للجزء الثاني 5 (أ) و(ب) و(ج) و(د). في ظل التطوير اللازم، أصبحت هذه الأقسام الفرعية أكثر ملاءمة لدعم العناصر الأساسية للصك الجديد، بما في ذلك الالتزام القانوني والمتفق عليه عالمياً: (1) معايير التصميم والأداء الخاصة بالسلامة والاستدامة والضرورة، بما في ذلك المعايير الخاصة بكل قطاع، و(2) وضع العلامات وإصدار الشهادات مع معايير تقييم الشفافية الأوسع نطاقاً، و(3) أهداف الخفض، وإعادة الاستخدام، وإعادة التعبئة والإصلاح، وإعادة الاستخدام في أغراض أخرى، وإعادة التصنيع، وإعادة التدوير مع تحديد الأولويات وفقاً للتسلسل الهرمي للنفايات المعدومة.

نرحّب بالأحكام المحددة المتعلقة بأنظمة الحلقة المغلقة الآمنة والمستدامة والتي تعطي الأولوية لإعادة الاستخدام وإعادة التعبئة، وكذلك للحق في الإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع. ولضمان الفعالية، ستكون هناك حاجة إلى الحد الأدنى من معايير التصميم لنظم الحلقة المغلقة الآمنة والمستدامة والضرورة

[4] See more in the Scientists' Coalition Policy Brief: Role of chemicals and polymers of concern in the global plastics treaty

[5] See more in the Scientists' Coalition Policy Brief: Transitioning to a Safe and Sustainable Circular Economy for Plastics

والشفافة التي تعطي الأولوية للقطاعات ذات التأثير الكبير. وتستحق نظم إعادة الاستخدام وإعادة التعبئة، على وجه الخصوص، مزيداً من الأولوية والبروز في أنحاء أخرى من الصك، مثل الجزء 2.7 (المسؤولية الممتدة للمنتِج) والجزء 2.12 (الانتقال العادل)، بوصفهما عنصرين أساسيين لدعم التنفيذ على الصعيد الوطني (الجزءان الثالث والرابع).

ومن غير الواضح سبب وجود مادة منفصلة حول "المواد البلاستيكية البديلة والمنتجات البلاستيكية"، لأن هذا خروج عن النهج الحيادي بالنسبة للبدائل ومواد الاستعاضة المتبع حتى الآن في هذه العملية، بما في ذلك في UNEP/PP/INC.4/2. وتتطلب معايير السلامة والاستدامة والضرورة والشفافية تطبيقاً عشوائياً وعالمياً على جميع المواد البلاستيكية والبدائل، بغض النظر عن النوع أو مصدر الكربون، لتجنب البدائل المؤسفة وتحويل المشكلة. والاستفادة من رموز المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO)، أو منظمة الجمارك العالمية أو النظام المنسق (HS) أو هيئات المعايير الأخرى. ومع ذلك، يجب أن يتوافق ذلك مع المتطلبات الدنيا المتفق عليها عالمياً (أي معايير التقييم وما يرتبط بها من مبادئ توجيهية ونهج تنظيمية) المحددة بموجب الصك، لا أن تحل محلها.

ومما يثير القلق بشكل خاص محتوى المواد التي يُعاد تدويرها، حيث ننصح بتوخي الحذر الشديد، لا سيما بالنسبة لمنتجات مثل الألعاب ومواد تغليف المواد الغذائية (وغيرها من المواد المتعلقة بملامسة الأغذية) والمنسوجات، والتي يمكن أن تعرض الإنسان بشكل مباشر للمواد البلاستيكية المتناهية الصغر والدقيقة والمواد الكيميائية المثيرة للقلق التي تتراكم أوتنشأ أثناء عمليات إعادة التدوير. وبالمثل، فإننا ننصح بعدم "إعادة التدوير لإنتاج منتج أقل قيمة" للبلاستيك (على سبيل المثال، منتجات تُستخدم في الطرق) لأن الإطلاق المحتمل للمنتجات الثانوية الخطرة أثناء عملية الانحلال والعمر المحدود لمثل هذه التطبيقات يشكل مخاطر كبيرة طويلة الأجل على النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان.

7. المسؤولية الممتدة للمنتِج والمرفق (ب)

نؤيد تنفيذ المسؤولية الممتدة للمنتِج الإلزامية (EPR) بالطرائق المحددة في المرفق (الخيار 1). ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن يؤكد النص على ضرورة أن تتجاوز المسؤولية الممتدة للمنتِج مجرد تمويل عملية إعادة التدوير وإدامة النماذج الحالية للإنتاج والاستهلاك غير الضروريين وغير الآمنين وغير المستدامين. بدلاً من ذلك، يجب أن تعطي الأولوية للأنشطة في أعلى التسلسل الهرمي للنفايات المعدومة، بما في ذلك إعادة تصميم النظم والمواد والمنتجات لمنع أو خفض التلوث بالمواد البلاستيكية، بما يشمل نظم إعادة الاستخدام وإعادة التعبئة الآمنة والمستدامة. وينبغي أن تكون هذه النظم ذات حلقة مغلقة، تتميز بانخفاض بصمة المواد والكربون والبصمة المائية، مع وجود فرص عمل أعلى نسبياً[6]، وغياب المواد الكيميائية المثيرة للقلق. وينبغي أن تساهم الرسوم التي تفرض ضمن المسؤولية الممتدة للمنتِج (EPR) في تحسين البنية التحتية، وتطوير السوق، وتحسين إدارة النفايات بما في ذلك دعم عمال النفايات/جامعي النفايات غير الرسميين، والإزالة الآمنة والمستدامة للمواد البلاستيكية القديمة، وإصلاح النظم الإيكولوجية الملوثة، والتعويض عن الخسائر والأضرار.

تقتضي خطة التحوّل هذه تطبيق معايير المسؤولية الممتدة للمنتِج المتفق عليها عالمياً، والتي تتضمن التعديل الأيكولوجي للرسوم، وضمان الاتساق الواضح مع الحد الأدنى من المتطلبات للمنتجات والنظم والخدمات المرتبطة بإعادة الاستخدام. ويعد هذا النهج الاستراتيجي عنصراً أساسياً للحد من بصمة المواد بما يتماشى مع الولاية الشاملة للصك، الذي يسعى إلى تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

ويُقترح تنقيح النص بالاستعاضة عن عبارة "تأخذ بعين الاعتبار" بعبارة "تكفل مساهمة التدابير المتخذة في" الانتقال العادل (الجزء 2.12). ويعزز هذا التنقيح التزامنا العالمي بالتغيير التحويلي. علاوةً على ذلك، ندعو بقوة إلى إدراج "جامعي النفايات غير الرسميين" بشكل صريح من UNEP/PP/INC.2/INF/4 III.A، مع الاعتراف بدورهم الذي لا غنى عنه في الانتقال إلى اقتصاد أكثر إنصافاً وإصلاحاً لإعادة الاستخدام.

وينبغي أن تتولى الإشراف على "المسؤولية الممتدة للمنتِج" إدارة مستقلة لا يوجد بها أي تضارب في المصالح، يشارك في تصميمها وحكمها بشكل تعاوني أصحاب المصالح المتعددين.

8. انبعاثات وإطلاقات البلاستيك على امتداد دورة حياته

نؤكد على ضرورة فهم التلوث بالمواد البلاستيكية على نطاق واسع، بما في ذلك الآثار السلبية والانبعاثات الناتجة عن إنتاج واستهلاك المواد والمنتجات البلاستيكية على امتداد دورة حياتها بالكامل[7]. ومن أجل مواجهة التحدي المعقد لانبعاثات البلاستيك عبر دورة الحياة، نؤكد على ضرورة وجود استراتيجيات خاصة بكل قطاع وبرامج عمل مخصصة (مثل قطاعات معدات الصيد والشحن والمواد البلاستيكية الزراعية والتغليف والمنسوجات والسيارات والإلكترونيات وما إلى ذلك). ومن شأن هذه الاستراتيجيات أن تحدد بدقة السياسات والمبادرات المصممة لتكون ملائمة بالضرورة والتي تنظمها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على امتداد سلسلة القيمة بأكملها. ومن خلال وضع المبادئ التوجيهية وإدماجها في الخطط الوطنية والإقليمية، تكتسي هذه الاستراتيجيات أهمية قصوى في ضمان معالجة جميع المصادر والتخفيف من حدتها على النحو الملائم.

وفيما يتعلق بالجزء 2.8.2، نؤيد وضع إرشادات لأفضل الممارسات للتعامل مع الكريات والمساحيق والرقائق والكيماويات البلاستيكية في جميع مراحل سلسلة التوريد، بما في ذلك أثناء النقل.

9. إدارة النفايات والمرفق (و)

[6] Llorente-González, L. J., & Vence, X. (2020). How labour-intensive is the circular economy? A policy-orientated structural analysis of the repair, reuse and recycling activities in the European Union. Resources, Conservation and Recycling, 162, 105033.

[7] Please refer to Definitions relevant to the scope of the plastics instrument for a more comprehensive discussion.

نؤيد الأهداف القطاعية العالمية الرامية إلى الوصول إلى أدنى حد من معدلات الجمع والفرز وإعادة التدوير والتخلص الآمنة والسليمة بيئياً التي تغطي النفايات البلاستيكية المتولدة في مراحل الإنتاج والتوزيع والاستخدام وانتهاء العمر الافتراضي.[8] ولا يزال يتعين تعريف "الإدارة الآمنة والسليمة بيئياً"، حتى في إطار اتفاقية بازل، وبالتالي لا تزال قابلة للتأويل. ونحن ندعو بقوة إلى وضع معايير تستند إلى العلم الواردة في المرفق لتحديد ممارسات وتكنولوجيات إدارة النفايات المحظورة والمقيّدة والمسموح بها.

يجب ربط هذا القسم بوضوح بالجزء 2.7 والجزء 2.12 والجزء 3.1 لتعزيز نماذج أعمال آمنة ومستدامة للاقتصاد الدائري من خلال رسوم التلوث البلاستيكي التي يدفعها منتجو البوليمرات وتطبيق "المسؤولية الممتدة للمنتِج" لإدارة النفايات البلاستيكية على أساس قطاعي. وينبغي أن يشجع النص على إنشاء نظام لتصنيف التخلص من النفايات على المستوى القطري كأساس لدعم الدراسات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعمليات الرصد والإبلاغ والتقييم اللازمة للخطط الوطنية والإقليمية، وتقديم التقارير بشكل منتظم إلى الأمانة العامة للصك.[9] ويجب أن يوضح نظام التصنيف هذا بوضوح إلى أي مدى تعكس إدارة النفايات لدى الأطراف التسلسل الهرمي للنفايات المعدومة، وأن يكون مرتبطاً بالجزأين 3.3 و4 من المسودة.

نقدّر إدراج حكم مخصص لمعدات الصيد، مع الاعتراف بالحاجة إلى توفير حوكمة مصممة خصيصاً لهذا المصدر الكبير للتلوث بالمواد البلاستيكية. ومع ذلك، يجب أن تمتد الحوكمة الفعّالة عبر دورة الحياة الكاملة لمعدات الصيد، بما في ذلك الأنشطة البرية والبحرية والمنتجات البلاستيكية المرتبطة بها، بما في ذلك المواد والجوانب المتعلقة بالسميّة والأمن البيولوجي (أي الميل لاستنفار المُمْرضات والأنواع الغازية). والإدراج الحالي لهذا الحكم ضمن إدارة النفايات يقلل عن غير قصد من أهمية هذه التدابير الاستباقية الضرورية، وكذلك فيما يتعلق بالحاجة إلى الإزالة والمعالجة (انظر القسم 11 أدناه).

وينبغي أن تتناول هذه الأحكام أيضاً المواد البلاستيكية الناتجة عن أنشطة الشحن البحري بسبب الثغرات الموجودة في الإطار الحالي لاتفاقية ماربول، وذلك مثلاً عن طريق تعزيز قدرات مرافق احتجاز السفن ومرافق استقبال النفايات في الموانئ [10] لضمان أن تتمكن السفن من منع التخلص من هذه النفايات وتسربها في البحر وأن تستقبل المرافق الملائمة في الموانئ النفايات البلاستيكية من جميع الأنواع (بما في ذلك معدات الصيد المهجورة). ويلزم اعتماد نظام فرض رسوم واحدة (كما هو الحال في لجنة هلسنكي) لتحفيز التخلص من النفايات في الموانئ مع تحديد تدابير قوية بشان عدم الامتثال لمنع إغراق النفايات في البحر على نحو فعّال، تماشياً مع أحكام المعاهدات القائمة.

10. التجارة في المواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات المسجّلة والنفايات البلاستيكية

ندرك أهمية هذا القسم، لكننا نؤكد على ضرورة وضع تعريف دقيق بشأن "النفايات البلاستيكية". ونقترح دمج مدونات اتفاقية بازل 3011B و48Y و3210A من أجل ضمان الاتساق والفعالية، لأن غيابها قد يعيق التقدم. كما ندعو إلى دمج المواد البلاستيكية مثل المنسوجات والمطاط، والتي لم تُدرج في مرفقات اتفاقية بازل، في الصك لمنع نقل النفايات البلاستيكية عبر الحدود بشكلٍ أفضل.

وتشير المادة 10 (ب) إلى الإذن والرصد اللذين يعكسان نهج اتفاقية بازل. ومع أنّ هذا النهج فعال من الناحية النظرية، ثبت أنه غير فعال من الناحية العملية. وينبغي أن يتجاوز الصك هذه الاستراتيجية ويوضح التحسينات المتعلقة بها. وبالمثل، على الرغم من أن عبارة "مراقبة المحتوى" قد تبدو جذابة وتؤدي إلى حظر فعلي، فإنه يلزم وضع تعريف دقيق لأنها قد لا تكون عملية ويمكن أن تؤدي إلى ممارسات احتيالية.

ويمكن لآلية المراقبة المقترحة في الجزء الثاني b.3b10 أن تتجاوز الموافقة المسبقة عن علم، التي يمكن اعتبارها حظراً فعلياً نظراً لأنه يكاد يكون من المستحيل تحديد المحتوى المضاف للمخلوط (على سبيل المثال، 48Y). ويتوافق هذا الحكم، إلى حد ما، مع قوة المرفق (أ). فكلما زاد عدد المواد الكيميائية المثيرة للقلق المدرجة في المرفق (أ)، زادت صعوبة استيراد المواد المحتوية على هذه المكونات. ومع ذلك، من الممكن أيضاً تصور أن تحديد المحتوى قد يشير إلى "محتوى غير معروف" أو "محتوى غير محدد"، مما يتسبب في ثغرة فيما يتعلق بالصادرات. ولذلك ينبغي أن يتضمن النص بياناً واضحاً بأن كلمة "غير معروف" ليست خياراً يمكن استخدامه للامتثال لهذا الشرط. ويجب أن تحظر اللغة الواضحة المستخدمة بشكل فعّال حركة النفايات البلاستيكية العابرة للحدود.

11. التلوث بالمواد البلاستيكية الحالي، بما في ذلك في البيئة البحرية[11]

في حين ندعم تركيز الجهود على النظم الإيكولوجية شديدة التلوث، نقر في الوقت ذاته بأن البلاستيك والمواد الكيميائية المرتبطة به موجودة في كل مكان. على هذا النحو، يجب استبدال مصطلحي "المناطق شديدة التأثر" و"مناطق التراكم" بمصطلحات مثل "النظم الإيكولوجية التي تشهد مستويات عالية من التلوث بالمواد البلاستيكية" لاستخدام لغة تتمحور حول البيئة تسهّل معالجة المشكلة بشكل أكثر شمولاً. ويجب أن يستند وضع معايير تقييم تكنولوجيات الإزالة والمعالجة والأنشطة الرامية إلى تحديد قوائم المرفقات إلى أفضل توافق علمي مستقل متاح وأن يتم تنفيذه على النحو المبين في الموجز التنفيذي. وينبغي أن تتم الإزالة في أقرب مكان ممكن من المصدر، قدر المستطاع، لأن هذا هو النهج الأكثر فعالية وسلامة من الناحية البيئية.

---

[8] See more in the Scientists' Coalition Policy Brief: Waste Management

[9] For example, Appendix I of MARPOL 73/78 and Art. 8-10 of Annex III of the Protocol on Environmental Protection to the Antarctic Treaty).

[10] For example, Regulation 12, Annex 1 of MARPOL 73/78 as well as Article 9 of Annex IV to the Protocol on Environmental Protection to the Antarctic Treaty which covers ship retention capacity and reception facilities.

[11] See more in the Scientists' Coalition Fact Sheet: 101 Plastic Removal Technologies

ويجب أن يشمل مفهوم التلوث بالمواد البلاستيكية "الحالي"، كما يُفهم في هذا الحكم، المواد الكيميائية المرتبطة بالبلاستيك والأثر البالغ على فقدان التنوع البيولوجي والتغيّر المناخي، وأن ينطبق على جميع خيارات وتكنولوجيات الإزالة والمعالجة. ويجب تطبيق نفس المستوى من التدقيق على المجالات داخل الولايات القضائية الوطنية وخارجها على السواء.

ولا ينبغي استخدام عمليات معالجة واستعادة النظم الإيكولوجية الملوثة بالبلاستيك، رغم أهميتها، كوسيلة لإضفاء المشروعية على الإنتاج الأولي المستمر من خلال نظم تعويضية. وقد فشل التركيز السابق على الحلول التكنولوجية وجهود التنظيف على مستوى المجتمعات المحلية في معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، وسيستمر هذا الفشل إذا لم يتم تركيز الجهود بشكل قوي على التدخلات في مرحلة ما قبل الإنتاج.

12. الانتقال العادل

نرحب بمواد المعاهدة المتعلقة بالانتقال العادل[12] للعمال والمجتمعات المتضررة، لكننا نقترح عدة تغييرات. وينبغي الإشارة صراحةً إلى جامعي النفايات في الأوساط غير الرسمية والتعاونية، بوصفهم جهات فاعلة مهمة ذات احتياجات وتحديات محددة، وفقاً لورقة الخيارات (4/2.UNEP-PP-INC)، وكذلك الشعوب الأصلية.

عند توفير المهارات وفرص العمل، يجب اتباع التسلسل الهرمي للنفايات المعدومة، مع إعطاء الأولوية للوظائف في مجالات إعادة الاستخدام وإعادة التعبئة والإصلاح (بما في ذلك جامعي النفايات). يجب أن تكون السلامة في العمل شرطاً أساسياً للعمال الرسميين وغير الرسميين في سلسلة قيمة البلاستيك، وأن تتشاور هيئات التنسيق مع النقابات العمالية ومنظمات العمال التي يُشار إليها على أنها جهات صاحبة مصلحة معنية؛ وينبغي ألا تكون المشاورات على نطاق وطني فحسب.

وينبغي إنشاء هيئات إقليمية ودولية معنية بالانتقال يمكنها تقييم الاعتبارات المحلية والاستجابة لها، مثل التحديات الفريدة التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة النامية. نؤكد أيضاً على أهمية توسيع نطاق مبادرات الانتقال العادل على امتداد سلسلة توريد البلاستيك بالكامل، مع التأكيد على الحاجة إلى معالجة آثار إنتاج البلاستيك الآخذ في التصاعد والمصحوب بمواد سامة على البيئة وصحة الإنسان، بما في ذلك توسعه المستمر، لا سيما بالنسبة للمجتمعات المتضررة والعمال.

ويلزم أيضاً توضيح كيفية تمويل سياسات الانتقال العادل ودعمها بأي شكل آخر من أشكال الدعم. ولا ينبغي استخدام رسوم "المسؤولية الممتدة للمنتِج" فقط لتحسين الهيكل الأساسي لعمال النفايات، ولكن أيضاً للبنية التحتية (خاصة أنظمة إعادة الاستخدام الآمنة والمستدامة)، والتنمية، والتعويض عن الخسائر و/أو الأضرار، والإزالة الآمنة والمستدامة للبلاستيك من البيئة، وتدابير المعالجة (بما في ذلك الصحة) للسكان المتضررين من التلوث بالمواد البلاستيكية، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

13. الشفافية والتتبع والرصد ووضع العلامات

نحن نقدر نية الكشف عن المواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات والتنكولوجيات والأنظمة والخدمات عبر دورة حياة البلاستيك، بما في ذلك بدائل البلاستيك ومواد الاستعاضة عنه، في سياق أحكام أخرى، لا سيما الجزء الثاني الفقرات 2 و3 و4 و5 و7 و8 و11.

ولضمان تحقيق هذا الحكم لهدفه، ينبغي أن تضمن المبادئ التوجيهية التي ستعتمدها "هيئة الإدارة" إدراج معايير محددة للشفافية لجميع مراحل دورة حياة البلاستيك، بما في ذلك الكشف عن إطلاق المواد الكيميائية والجسيمات لجميع المنتجات البلاستيكية بغض النظر عن القوائم المعتمدة بوصفها الجزء 2.8، المرفق (هـ). قد تشمل بعض المعلومات التي يجب الكشف عنها فيما يتعلق بالبلاستيك والمنتجات البلاستيكية التركيب الكيميائي ونوع البوليمر والمحتوى المعاد تدويره ومعايير المتانة المستوفاة ومعلومات حول الاستخدام الآمن والإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، عندما تعتمد هذه المبادئ التوجيهية المستقبلية على النماذج الحالية مثل "النظام المنسق عالمياً للإبلاغ بالمواد الخطرة"، من الضروري عدم منح أي إعفاءات بسبب الحساسية التجارية أو سرية المعلومات الخاصة بالأعمال التجارية. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما تكون عمليات الكشف المطلوبة بموجب المبادئ التوجيهية ذات صلة بسلامة واستدامة المواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات والنظم والتكنولوجيات. ومن الممكن أن نقارن ذلك مع "اتفاقية ستوكهولم"، التي تنص بشكل لا لبس فيه على أن "المعلومات المتعلقة بصحة وسلامة الإنسان والبيئة لا ينبغي اعتبارها سرية". وبالتالي، ينبغي أيضاً ألا تكون هناك إمكانية للإعفاء من الشفافية وفقاً للجزء 2.4.

ووفقاً لتوصيتنا بأن يعتمد الصك المبدأ الوقائي ويجسده بالكامل، تقع على عاتق جهة الإنتاج أو التصنيع مسؤولية إثبات سلامة المنتج أو التكنولوجيا أو الخدمة/النظام وعبء التكلفة بدلاً من إلقاء مسؤولية إظهار الضرر على عاتق السلطات العامة.

[12] See more in the Scientists' Coalition Policy Brief: Towards a Just Transition Away from Plastic Pollution

الجزء الثالث

1. التمويل؛ 2. بناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا

نؤيد إنشاء صندوق متعدد الأطراف مخصص كوسيلة لتوفير مساعدة مالية وتقنية كافية ومستقرة (الخيار 1). وبينما يجري إنشاء الصندوق الجديد، فإننا ندعم الترتيبات القائمة بين مجلس الإدارة والصندوق المتعدد الأطراف القائم لتوفير المساعدة المالية في إطار إجراءات معجَّلة للأنشطة التمكينية في البلدان الأقل نمواً. نحن نؤيد أيضاً تطبيق "رسوم التلوث بالمواد البلاستيكية" المقترحة في مسودة النص، ولكن مثل رسوم "المسؤولية الممتدة للمنتِج"، نعتقد أنه يجب تخصيص مثل هذه التكاليف بشكل مستقل عن الصندوق المتعدد الأطراف للتركيز على إدارة النفايات ومعالجتها وتطوير البنية التحتية لدعم الوقاية والخفض من خلال نظم إعادة الاستخدام وإعادة تصميم المنتجات.

الجزء الخامس

2. الخطط الوطنية

إنّ وضع نموذج موحد للخطط الوطنية أمر بالغ الأهمية، وكذلك ضمان الاتساق والوضوح في هيكلها ومحتواها مع مراعاة القدرات الوطنية والموارد المالية. وبينما ينبغي أنّ تأخذ الحكومات زمام المبادرة في صياغة خططها الوطنية، فإن اتباع نهج تعاوني، مثلاً من خلال الحوارات والخطط الإقليمية، أمر أساسي للسماح بمدخلات من مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة. وينبغي أن يرتبط الإبلاغ عن التقدم المحرز وضمان المساءلة ارتباطاً مباشراً بالبرامج الوطنية والخطط الإقليمية، مع التشديد على دورها المركزي في عملية التنفيذ.

نؤكد على الحاجة إلى الدعم المالي والتقني وبناء القدرات لمساعدة البلدان في وضع وتنفيذ البرامج الوطنية والمشاريع الإقليمية التي تكفل وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها تجاه الصك مع إتاحة مرونة محدودة مثل الإعفاءات والأهداف المحددة زمنياً، مع الاعتراف بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وننصح بإعطاء الأولوية لخطط التنفيذ الوطنية على خطط العمل الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً نظراً لما تتميز به من أساس قانوني أقوى ومخطط شامل للآلية التي يعتزم بها البلد الوفاء بالتزاماته بموجب الصك، والذي يجب أن يحدد الأهداف العالمية. ويشمل ذلك سياسات وتشريعات ولوائح محددة ذات أهمية حاسمة للتنفيذ الفعّال.

3. الإبلاغ عن التقدم المحرز؛ 4. التقييم والرصد الدوريان للتقدم المحرز في تنفيذ الصك وتقييم الفعّالية

يجب أن تتجاوز ضرورة الإبلاغ والرصد مجرد الالتزام الإجرائي. فهي تعد آلية حاسمة الأهمية لإثبات فعالية التدابير، ولغرس المساءلة والمسؤولية والشفافية والوصول إلى المعلومات بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من أجل تعزيز صنع القرار في المستقبل. ويجب أن يكون الهدف الشامل هو تقييم التقدم المحرز سعياً إلى تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين للبلاستيك والمواد والمنتجات التي يمكن استخدامها كبدائل ومواد تعويضية للبلاستيك. وبالتالي، فإننا ندعو إلى اعتماد الخيار 1 في الجزء 3.3 كنقطة انطلاق للمفاوضات بسبب ما يتضمنه من مواصفات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالجداول الزمنية للإبلاغ وعمليات التقديم والمحتوى والطرائق وإجراءات الاستعراض.

وستكون معايير تقييم الضرورة والسلامة والاستدامة والشفافية التي تمت مناقشتها سابقاً، والتي يجب أن تحددها "هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات" جنباً إلى جنب مع المبادئ التوجيهية والبروتوكولات والإجراءات (بما في ذلك ضمان الجودة ومراقبة الرصد والتقييم والإبلاغ)، هي محور تقييمات الفعالية الدورية. ويجب إجراؤها كل ثلاث سنوات، باتباع النهج المتبع في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM).

ونقترح ثلاثة عناصر على الأقل لهذه التقييمات. فيما يتعلق بالإبلاغ على الصعيد الوطني، ينبغي أن يشمل ذلك ما يلي:

1. **تقييم التحوّل إلى نهج أكثر أماناً واستدامة للبلاستيك**، باستخدام مؤشرات مثل أحجام إنتاج المواد الأولية البلاستيكية ذات الأساس الحيوي، والمواد الكيميائية البلاستيكية، والبوليمرات البلاستيكية الأولية، وإنتاج واستهلاك المنتجات البلاستيكية. كما سيتعين، بالتنسيق مع اتفاقية بازل، رصد ممارسات إدارة النفايات، وتكوين المنتجات البلاستيكية واستخدامها ومصيرها، واستيراد وتصدير النفايات البلاستيكية. وستكون هناك حاجة أيضاً لرصد التخلص التدريجي من المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق والتطبيق التدريجي للبدائل، وكذلك اعتماد المواد والمنتجات التي توفر بشكل واضح بدائل ومواد تعويضية للبلاستيك أكثر أماناً واستدامة.
2. **رصد مصادر وحجم الانبعاثات الناجمة عن البلاستيك**، باستخدام مؤشرات تشمل ممارسات إدارة النفايات على امتداد دورة الحياة استناداً إلى نظام تصنيف منسّق (انظر القسم 2.9 أعلاه)، وتجارة النفايات البلاستيكية، واستخدام الجسيمات البلاستيكية الدقيقة الأولية والثانوية، والانبعاثات من جميع قطاعات الاقتصاد العالمي (بما في ذلك المواد البلاستيكية المتصلة بمصايد الأسماك والمواد البلاستيكية الزراعية). ومن شأن اتباع نهج خاص بكل قطاع أن ييسر ذلك (انظر القسم 8 أدناه). ويجب على الدول الأعضاء الإبلاغ عن أحجام النفايات والقمامة البلاستيكية التي تُجمع في القطاعات المختلفة المحددة، بالإضافة إلى تقييم الكميات التي تُطلق في الهواء والماء والأرض.

وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى توفير الموارد من خلال صندوق متعدد الأطراف (انظر القسم 3.1 أعلاه) أو آليات أخرى للرصد البيئي العالمي، لا سيما في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وستوفر هذه المعلومات نظرة ثاقبة حول وجود التلوث بالمواد البلاستيكية وآثاره بشكل يفوق ما توفره

التقارير الوطنية، بالإضافة إلى تيسير الاستنتاجات المستنيرة فيما يتعلق بضرورة المزيد من التدخلات، وتقييم الفعالية العامة للصك على مدى فترات مطوّلة، مما يساعد في توجيه الأولويات والإجراءات المستقبلية. وسيشمل ذلك ما يلي:

3. **رصد التلوث بالمواد البلاستيكية في مختلف المكونات البيئية**، بما في ذلك الأرض والبحر والغلاف الجوي والكائنات الحية. وينبغي أن يشمل ذلك رصد المناطق النائية، مثل المناطق القطبية وأعالي البحار، والمياه العذبة، والنظم الإيكولوجية في جبال الألب والصحراء، والبيئة المبنية. يجب أن تشمل المؤشرات الرئيسية كميات من الأجسام البلاستيكية الدقيقة والكبيرة، والمواد الكيميائية البلاستيكية، والأنواع الإحيائية الكاشفة. وينبغي أن يستند هذا الرصد إلى النُهج المنسقة عالمياً، التي وضعتها "هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات".

علاوةً على ذلك، نؤيد بشدة منح "هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات" دوراً محورياً في تفسير بيانات الرصد لتقييم التقدم فيما يتعلق بأهداف الصك. وينبغي تحديد هذا الدور بوضوح في نص المسودّة. ويتطلب تحقيق تقييم ورصد شاملين اتباع نهج منهجي إزاء المؤشرات والإبلاغ بالبيانات. وينبغي أن تحدّد المؤسسات التنسيقية بوضوح الاحتياجات والثغرات المتعلقة بالمعلومات، وأن تفوض أدوار الرصد لأصحاب المصلحة في مختلف القطاعات القادرين على توفير هذه المعلومات على نطاق وطني. والتدقيق أمر لا غنى عنه للرصد الذاتي والإبلاغ الذاتي من أجل التحقق من صحة البيانات المبلغ عنها إلى الأمانة العامة.

8. إشراك أصحاب المصلحة

من بين المسائل الرئيسية التي أُهملت في النص الحالي أنه يشير فقط إلى أهمية معارف السكان الأصليين والمعارف التقليدية والمحلية والمجتمعات بطريقة سطحية. ولم يتم ذكر جامعي النفايات في المسودة الأولى، ومع ذلك تؤكد مذكرات المجتمع المدني والدول الأعضاء على الدور المهم لجامعي النفايات في الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية والحاجة إلى مشاركتهم الكاملة والهادفة في تدابير التنفيذ.

وسيكون من الضروري أيضاً أن تعترف المسودة الأولية أيضاً بالمساهمات القطاعية الرئيسية في التلوث البلاستيكي والحاجة المتزامنة لنُهج رسمية وغير رسمية خاصة بكل قطاع لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية المرتبطة بمعدات الصيد والشحن والمواد البلاستيكية الزراعية والتعبئة والتغليف والمنسوجات والسيارات والإلكترونيات وغيرها، من بين أمور أخرى. ونحث الأطراف بقوة على النظر في وضع استراتيجيات وبرامج عمل مخصصة لكل قطاع صناعي واقتصادي رئيسي عبر سلسلة الإمداد بالبلاستيك. ومن شأن ذلك أن يعزّز جدوى التدابير المقترحة وأثرها بوجه عام، وأن يشجّع على اتباع نهج تنظيمي أكثر شمولاً وتكييفاً. بالإضافة إلى ما سبق، للاطلاع على قائمة إرشادية بالقطاعات للنظر الأولي فيها، يرجى مراجعة UNEP/PP/INC.2/INF.4 [13].

[13] Please note that this represents a starting point based on Party submissions and requires significant development.